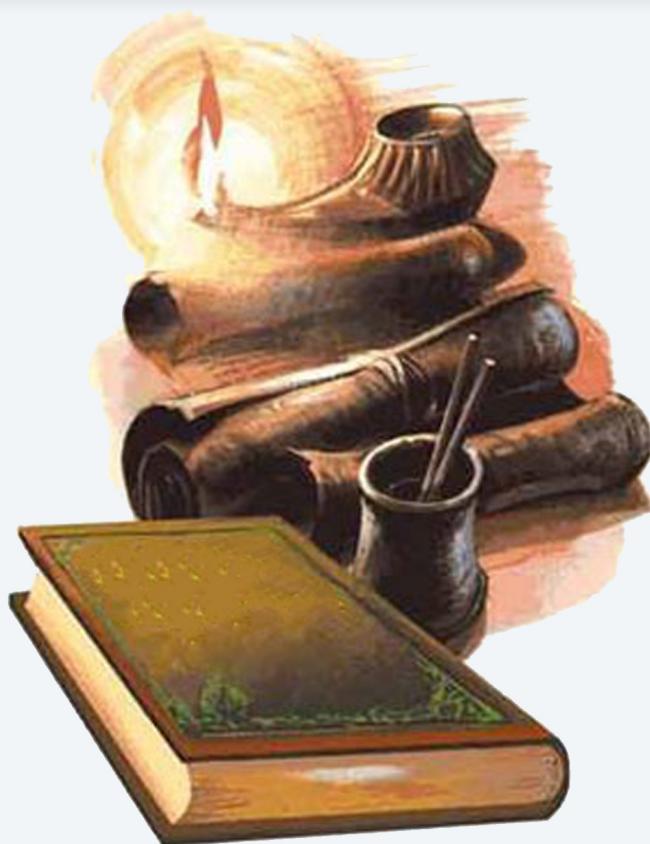


تميّز الفقيه بلباسه دراسة تأصيلية



أ.د. مساعد بن عبد الله بن حمد الحقيل

مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 30، العدد (2)، ص ص 39 - 17، الرياض (2018 م/ 1439 هـ)

تميّز الفقيه بلباسه - دراسة تأصيلية

*مساعد بن عبدالله بن محمد الحقيل

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

(قدم للنشر في 14/04/1439هـ؛ وقبل للنشر في 19/05/1439هـ)

المستخلص: درس الباحث مسألة انفراد العالم بالشرع - ومن في حكمه من طلبة العلم - بنوع أو هيئة من اللباس يختص به، ويعرف من خلاله أنه من أهل الاشتغال بالعلم الشرعي، من خلال استعراض هدي النبي ﷺ وصحابته في اللباس، ثم عرض الجذور التاريخية للظاهرة، ثم تأصيل حكمها الشرعي مع بيان آراء الفقهاء الذين تناولوها بالدراسة، وتوصل الباحث إلى أن الأقرب للسنة هو موافقة العالم في لباسه لباساً عاملاً الناس، مع مراعاة المصالح والمقاصد في ذلك.

الكلمات المفتاحية: التميّز، الفقيه، اللباس.

The Distinction of the Scholars' Clothing and Appearance: A Foundational Study

Mosaed Abdullah Hamad Al-Hogail*

Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University

(Received 01/01/2018; accepted for publication 05/02/2018.)

Abstract: In this paper, the researcher examines whether the Sharia scholars should have a distinct form of clothing and appearances that distinguish them as Sharia scholars from the rest. The research includes a review of the guidance of the Prophet peace be upon him and his companions regarding their clothing and attire; a review of the historical roots of this matter; followed by the induction of the Sharia ruling on this issue along with analysis and examination of previous views of scholars who had studied this subject. The researcher concludes that having the Sharia scholars' clothing and appearances similar to those of the common people comes more in line with the guidance of Sunna, rather than having a distinctive clothing and appearances; this is while taking into consideration the benefits and disadvantages of such choices .

Keywords: Distinction, Scholars, Clothing.

(*) أستاذ مشارك، قسم الفقه المقارن، المعهد العالي للقضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

Riyadh, Saudi Arabia, p.o box: (50333), Postal Code:(11523).

الرياض، المملكة العربية السعودية، ص.ب (50333)، الرمز (11523).

e-mail: mosaedho@gmail.com البريد الإلكتروني:



مساعد بن عبدالله بن حمد الحقيل: تميّز الفقيه بلباسه - دراسة تأصيلية

مقدمة من أحكام اللباس.

مشكلة البحث وأهميته:

إن من الظواهر التي شاعت في القرون المتأخرة في العالم الإسلامي: انفراد علماء الشريعة وطلابهم بنوع أو هيئة من اللباس يتميزون بها عن عامة الناس.

والناظر في واقع العالم الإسلامي اليوم يجد شيوخ هذه الظاهرة عملياً في أكثر بلدان العالم الإسلامي على اختلاف المدارس الفقهية فيها، حيث ترى تميّز الفقيه بلباسه هو السائد المستقر في الأذهان، بل قد صارت موافقة الفقيه للباس العامة في بعض البلدان أمراً مستنكرًا منقصاً من مكانته العلمية، بل ربما يظن ذلك أحياناً نقصاً في تدينه !!

وهذه الظاهرة مع شيوخها وانتشارها العملي الواسع، وبخاصة في القرون المتأخرة لم تحظ - حسب اطلاعى - بكتابات تأصيلية تبحث نشأتها ومبررها، سوى إشارات يسيرة وردت عند بعض الفقهاء والمؤرخين، ومن هنا تكمن أهمية هذه الدراسة.

أهداف البحث:

دراسة منشأ هذه الظاهرة، وبيان تأصيلها الشرعي.

منهج البحث:

سلكت في هذا البحث منهج الاستقراء، والتحليل، والاستنباط.

المقدمة

الحمد لله الذي أسبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة، والصلاحة والسلام على خير خلقه، الذي اصطفاه ربه، وجعل هديه خير الهدي وأكمله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد:

فإن من أوجه كمال الشريعة الإسلامية الخالدة شمول عنايتها لجميع أفعال الناس، ومن ذلك عنایتها ببيان أحكام اللباس.

قال تعالى متنناً على عباده ومحدراً لهم من تجاوز حدوده: «يَسِّنِي إِدَمْ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ الْقَوْى ذَلِكَ حَسْرٌ ذَلِكَ مِنْ إِيمَانِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَكَّرُونَ»^١ (يَسِّنِي إِدَمْ لَا يَفْتَنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبْوَيْكُمْ مِّنَ الْجَنَّةِ يَنْزَعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرَهُمَا سَوْءَاتِهِمَا إِنَّهُ دَيْرَنَكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْهُمْ إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيْطَانَ أُولَئِكَ لِذِنْنَ لَيْؤْمِنُونَ» (الأعراف: 26 - 27).

وجاء في السنة المطهرة الكثير من الأحاديث الصحيحة في آداب اللباس وأحكامه، ووصف هدي النبي ﷺ فيه، فلا يكاد يخلو مصنف من دواوين السنة الكبار - كالصلاح والسنن - من كتاب اللباس، والذي يحوي أبواباً متنوعة في اللباس.

وتبعاً لذلك اعنى الفقهاء ببيان فقه ودلائل هذه الأحاديث، فاشتملت عامة كتب الفقه على بيان



آلطَّيِبُ (الأنفال: 37)، كما يطلق على الانفراد بالشيء⁽³⁾

ومنه قوله تعالى: «وَمَتَزَّوَ الْيَوْمَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا مُجْرِمُونَ» (يس: 59).

وهذا المعنى، كلاماً مراد في عنوان البحث،

فالفقهي ينفرد بنوع أو هيئة من اللباس لا يشاركه فيها من

ليس بفقهي، وهذا الانفراد يجعل غيره يعرفه، ويفصل به

بينه وبين غيره.

ثالثاً: الفقيه:

الفقه في اللغة: العلم بالشيء، والفهم له، وغلب

هذا الإطلاق على علم الشريعة لسيادته وشرفه وفضله

على سائر أنواع العلم⁽⁴⁾. «ورجل فقيه: عالم، وكل عالم

شيء فهو فقيه»⁽⁵⁾.

والفقه في الاصطلاح له معنيان:

الأول: معنى عام، وهو: العلم بالكتاب والسنة،

فيشمل هذا المعنى العلم بأصول الشريعة وفروعها.

وهذا المعنى هو المشهور عند السلف⁽⁶⁾. وهو المراد في

(1) لسان العرب (5/124).

(2) ينظر: مادة (ميز) في المحكم والمحيط الأعظم (9/97)، تاج

العروض (15/341).

(3) ينظر: مادة (فقه) في لسان العرب (13/522)، تاج العروس

(36/456).

(4) لسان العرب (13/523). وينظر: الزاهر في معاني كلمات

الناس (1/109).

(5) ينظر: البحر المحيط (1/37)، مرقة المفاتيح (1/283)، رد

المحتار (1/47).

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة:

- **المبحث الأول:** التعريف بمفردات العنوان.

- **المبحث الثاني:** هدي النبي ﷺ في لباسه.

- **المبحث الثالث:** منشأ تميز الفقيه بلباسه.

- **المبحث الرابع:** مشروعية تميز الفقيه بلباسه.

* * *

المبحث الأول

التعريف بمفردات العنوان

اشتمل عنوان هذا البحث على مفردات ثلاثة، هي: اللباس، والتميز، والفقهي، فيحسن تعريفها بإيجاز؛ ليتوصل بذلك إلى المعنى الإجمالي المقصود بعنوان البحث.

أولاً: اللباس:

ولفظ اللباس أشهر من أن يعرف، وهو اسم لما يغطي، ويستر به الجسد⁽¹⁾، كما قال تعالى: «يَبْيَقِي إِذَمْ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَرِّي سَوءَةٍ تُكْمِنُ وَرِيشًا» (الأعراف: 26).

ثانياً: التمييز:

ويطلق التمييز في اللغة على عدة معانٍ، منها: الفصل بين المشاهدات⁽²⁾، ومنه قوله تعالى: «لِيَمْبَرِرَ اللَّهُ أَكْحِسِثَ مِنَ

(1) ينظر: مادة (لبس) في كتاب العين، للخليل (7/262).

مفردات ألفاظ القرآن (ص 447).

(2) ينظر: مادة (ميز) في مفردات ألفاظ القرآن (ص 478).



مساعد بن عبدالله بن حمد الحقيل: تميّز الفقيه بلباسه - دراسة تأصيلية

ويلحق بالفقيه في هذا البحث: المتفقه، وهو طالب علم الشريعة الذي هو في طور التحصيل العلمي^(١٠)، فحيث أطلقت مصطلح الفقيه فيشمل الكلام والحكم الفقيه والمتفقه.

وببناء على ما تقدم، فيكون المعنى الإجمالي لعنوان البحث (تميّز الفقيه بلباسه): انفراد العالم بالشرع - ومن في حكمه من طلبة العلم - بنوع أو هيئة من اللباس يختص به، ويعرف منه أنه من أهل الاشتغال بالعلم الشرعي.

* * *

المبحث الثاني

هدي النبي ﷺ في لباسه

أ- عدم اختصاصه بلباس محدد:

من المعلوم يقيناً عند جميع المسلمين أن النبي ﷺ قد بلغ أعلى وأجل مقامات البشرية، فهو رسول الله، وخاتم النبيين، وأحب الخلق إلى ربه، وأكرمههم عليه، بأبي هو وأمي، صلوات الله وسلامه عليه.

ومع هذا المقام الرفيع الذي اصطفاه الله له، فإن الناظر في سنته والمتبع لهديه في اللباس لا يجد في لباسه تميّزاً يرمز إلى مكانته، ويتميزه عن غيره، بل كان هديه ﷺ موافقة لباس قومه، ولبس ما تيسر منه، سواء

(١٠) ينظر: كتاب العين، للخليل (٣٧٠/٣) مادة (فقه)، روضة الطالبين (٥/٣٢١)، تحفة المحتاج (٧/٥٣).

مثل قوله تعالى: «وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لَيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ يَتَفَقَّهُونَ فِي الدِّينِ وَلَيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ تَحْذَرُونَ» (التوبه: ١٢٢)، وقوله ﷺ: (من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين)^(١)، وقوله ﷺ: (نصر الله امرأً سمع مما حديثاً، فحفظه حتى يبلغه، فرب حامل فقهه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقهه)^(٢).

الثاني: معنى خاص، وهو: العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلةها التفصيلية. وعلى هذا المعنى فالفقيه: هو من عرف جملة غالبة من الأحكام الشرعية الفرعية، وهذا المعنى هو المستقر في اصطلاح المؤخرين^(٣).

والمعنى الأول هو المراد في هذا البحث، فالمقصود بالفقيه: العالم بالشرع.

(١) أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين (١/٢٥) رقم (٧١)، ومسلم، كتاب الزكاة، باب النهي عن المسألة (٢/٧١٩) رقم (١٠٣٧) من حديث معاوية بن أبي سفيان ﷺ.

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم (٣/٣٢٢)، رقم (٣٦٦٠)؛ والترمذى في جامعه، أبواب العلم عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الحث على تبليغ السيماع (٤/٣٣٠)، رقم (٢٦٥٦)؛ وابن ماجه، أبواب السنة، باب من بلغ علمًا (١/١٥٦)، رقم (٢٣٠) من حديث زيد بن ثابت ﷺ. وصححه الألبانى في صحيح الجامع (٢/١١٤٥).

(٣) ينظر: البحر المحيط (١/٣٤)، شرح الكوكب المير (١/٤١).



من غيرها، وكان يلبس القميص، بل كان أحب الشياب إليه. وكان هديه في لبسه لما يلبسه أنفع شيء للبدن...»⁽¹³⁾.

ومن الأحاديث الدالة على أنه ﷺ لم يكن يميزه من لا يعرفه – من خلال لباسه – عن غيره من جلسايه: ما رواه أنس بن مالك رض، قال: بينما نحن جلوس مع النبي ﷺ في المسجد، دخل رجل على جمل، فأناخه في المسجد، ثم عقله، ثم قال لهم: أيكم محمد؟ والنبي ﷺ متکع بين ظهرانيهم، فقلنا: هذا الرجل الأبيض المتکع. فقال له الرجل: يا ابن عبد المطلب، فقال له النبي ﷺ: (قد أجبتني) ⁽¹⁴⁾.

وعنه رض قال: مر النبي ﷺ بامرأة تبكي عند قبر، فقال: (اتقي الله واصبري) قالت: إيلك عنِي؛ فإنك لم تصب بمصيبي، ولم تعرفه، فقيل لها: إنه النبي ﷺ، فأتت بباب النبي ﷺ، فلم تجد عنده بوابين، فقالت: لم أعرفك، فقال: (إنما الصبر عند الصدمة الأولى) ⁽¹⁵⁾.

وهذان الحديثان فيهما أبلغ دلالة على وصف حال

أكان من ألبسة العرب، أم كان مما أصله لباس غيرهم كما سيأتي، ولم يكن من هديه ﷺ تكلف نوع من اللباس يلازم لبسه على الدوام.

قال ابن تيمية حاكياً هدي النبي ﷺ في اللباس: «...وكذلك اللباس كان يلبس القميص والعمامه، ويلبس الإزار والرداء، ويلبس الجبة والفروج، وكان يلبس من القطن والصوف وغير ذلك. ليس في السفر جبة صوف، وكان يلبس مما يجلب من اليمن وغيرها... فستته في ذلك تقضي أن يلبس الرجل، ويطعم ما يسره الله بيده من الطعام واللباس، وهذا يتتنوع بتتنوع الأمصار»⁽¹¹⁾.

وقال ابن القيم: «والصواب: أن أفضل الطرق طريق رسول الله ﷺ التي سنهَا، وأمر بها، ورَغب فيها، وداوم عليها، وهي: أن هديه في اللباس أن يلبس ما يتيسر من اللباس من الصوف تارة، والقطن تارة، والكتان تارة، ولبس البرود اليمانية والبرد الأخضر، ولبس الجبة والقباء والقميص والسرافيل والإزار والرداء والخف والنعل، وأرخي الذئابة من خلفه تارة، وتركها تارة»⁽¹²⁾، وقال: «فصل: في تدبیره لأمر الملبس. وكان من أتم الهدي، وأنفعه للبدن، وأخفه عليه، وأيسره لبساً وخلعاً، وكان أكثر لبسه الأردية والأزر، وهي أخف على البدن

(11) مجموع الفتاوى (311/22).

(12) زاد المعاد (1/138).

(13) المصدر السابق (4/217).

(14) أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب ما جاء في العلم (1/23)، رقم (63)؛ ومسلم بنحوه، كتاب الإيمان، باب في بيان الإيمان بالله وشرائع الدين (1/41)، رقم (12).

(15) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب زيارة القبور (2/79)، رقم (1283)؛ ومسلم، كتاب الجنائز، باب في الصبر على المصيبة عند أول الصدمة (2/637)، رقم (926).



مساعد بن عبدالله بن حمد الحقيل: تميّز الفقيه بلباسه - دراسة تأصيلية

وعن عائشة رض أن النبي ﷺ صلٰى فِي خِيَّصَةٍ
لَهَا أَعْلَامٌ، فَنَظَرَ إِلَى أَعْلَامَهَا نَظْرَةً، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ:
(إِذْهَبُوا بِخِيَّصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ، وَأَتُوْنِي بِأَنْجَانِيَّةَ
أَبِي جَهْمٍ، فَإِنَّهَا أَهْنَتِي آنَفًا عَنْ صَلَاتِي) ^(١٨).

وعن أبي بردة رض قَالَ: أَخْرَجْتَ إِلَيْنَا عَائِشَةَ
كَسَاءً وَإِزارًا غَلِيظًا، فَقَالَتْ: (قَبْضُ رُوحِ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
هَذِينَ) ^(١٩).

النبي ﷺ وأنه لم يختص بلباس يميّزه عن غيره، مع أن
مقام النبوة هو أرفع المقامات، وأخصها على الإطلاق؛
فالأخراب والمرأة كلاهما لم يميّز النبي ﷺ من خلال
لباسه؛ إذ إنه يلبس ما يلبسه عامة أصحابه رض، ولو
كان تميّز المبلغ عن الله بلباسه مقصوداً لكان صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو
أولى الخلق بذلك.

ب - تنوع لباسه:

وقد جاء في مرويات عدٍ من الصحابة رض في
وصف لباسه صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما يدل على تنوع لباسه، وعدم التزامه
لنوع محدد من اللباس لا يتتجاوزه إلى غيره، ومن الأمثلة
على ذلك:

ما روتته أم سلمة رض، قالت: (كان أحب الشّياب
إلى رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ القميص) ^(٢٠).

وعن أنس بن مالك رض، قال: (كان أحب
الثياب إلى رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الحبرة) ^(٢١).

(١٨) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب إذا صلٰى فِي ثوب له

أَعْلَامٍ وَنَظَرَ إِلَى عَلْمَهَا (١/٨٤)، رقم (٣٧٣)؛ ومسلم، كتاب

المساجد ومواضع الصلاة، باب كراهة الصلاة في ثوب له أَعْلَامٌ

(١/٣٩١)، رقم (٥٥٦). والخُمَّاض: أكسسية من صوف سود

مربعة بها أَعْلَامٌ، كانت من لباس السلف. وقال الأصمسي:

«الخُمَّاض: ثياب من خز أو صوف معلمـة، وهي سود». وقال

ثعلب: «أنجانية: بفتح الباء وكسرها، كل ما كشف والتلف،

قالوا: شاة أنجانية كثيرة الصوف ملتفة». ينظر: شرح

البخاري، لابن بطال (٢/٣٧)، و(٩/١٠١).

(١٩) أخرجه البخاري، كتاب اللباس، باب الأكسسية والخُمَّاض =

(٢٠) أخرجه أبو داود، كتاب اللباس، باب ما جاء في القميص

(٤/٤)، رقم (٤٠٢٥)؛ والترمذى في جامعه، أبواب اللباس

عن رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، باب ما جاء في القميص (٣/٢٩٠)، رقم

(١٧٦٣)؛ وابن ماجه بنحوه، كتاب اللباس، باب لبس

القميص (٤/٥٨٤)، رقم (٣٥٧٥). وصححه الألباني في

صحيف الجامع (٢/٨٤٨). قال العراقي في طرح التشريـب

(٣/٢٨١): «... فيه لبسه صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للقميص، وإن كان الأغلب

من عادته وعادة سائر العرب لبس الإزار والرداء».

(٢١) أخرجه البخاري، كتاب اللباس، باب البرود والحرارة والشـملة

= (٧/١٤٧)، رقم (٥٨١٣)؛ ومسلم، كتاب اللباس والزيـنة،



ولم يذكر في حديث جابر: ذؤابة، فدل على أن الذؤابة لم يكن يرخيها دائمًا بين كتفيه، وقد يقال: إنه دخل مكة، وعليه أهبة القتال، والمغفر على رأسه، فلبس في كل موطن ما يناسبه»⁽²³⁾.

د - لبسه ما أصله من خارج جزيرة العرب:
ثبت عنه ﷺ لبس ألبسة أصلها من خارج جزيرة العرب، ولعل ذلك حين شاع لبسها في قومه.

فروى عبد الله مولى أسماء بنت أبي بكر أنها قالت: هذه جبة رسول الله ﷺ، فأخرجت إلى جبة طيالسة كسروانية لها لبنة ديباج، وفرجيها مكفوتين بالديباج، فقالت: هذه كانت عند عائشة حتى قبضت، فلما قبضت قضيتها، وكان النبي ﷺ يلبسها، فنحن نغسلها للمرضى يستشفى بها»⁽²⁴⁾.

قال التووي: «كسروانية... وهو نسبة إلى كسرى صاحب العراق ملك الفرس»⁽²⁵⁾.

وعن المغيرة بن شعبة ﷺ قال: كنت مع النبي ﷺ في سفر، فقال: (يا مغيرة، خذ الإداوة) فأخذتها، ثم

(23) إحرام (2/990)، رقم (1358).

(24) زاد المعاد (1/130).

(25) أخرجه مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إماء الذهب والنفحة على الرجال والنساء، وخاتم الذهب والحرير على الرجل، وإباحته للنساء، وإباحة العلم ونحوه للرجل ما لم يزد على أربع أصابع (3/1641)، رقم (2069).

(26) شرح صحيح مسلم (14/44).

ج - لبسه اللباس الواحد على هيئات مختلفة:

وكان ﷺ يلبس النوع الواحد من اللباس كالعمامة على هيئات متنوعة، فلا يتلزم هيئه واحدة في لبسها.

فروى جعفر بن عمرو بن حرث عن أبيه قال: (كأني أنظر إلى رسول الله ﷺ على المنبر، وعليه عمامة سوداء، قد أرخي طرفيها بين كتفيه)⁽²⁰⁾.

قال ابن القيم: «كانت له عمامة تسمى: السحاب كساها علياً، وكان يلبسها، ويلبس تحتها القلنسوة، وكان يلبس القلنسوة بغير عمامة، ويلبس العمامة بغير قلنسوة، وكان إذا اعتم أرخي عمamته بين كتفيه، كما رواه مسلم في صحيحه عن عمرو بن حرث قال: (رأيت رسول الله ﷺ على المنبر، وعليه عمامة سوداء، قد أرخي طرفيها بين كتفيه)⁽²¹⁾، وفي مسلم - أيضاً - عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ (دخل مكة، وعليه عمامة سوداء)⁽²²⁾

= (7/147)، رقم (5818)؛ مسلم، كتاب اللباس والزيمة،

باب التواضع في اللباس والاقتصار على الغليظ منه واليسير في

اللباس والفراش وغيرها (3/1649)، رقم (2080).

(20) أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب جواز دخول مكة بغير إحرام

(2/990)، رقم (1359). قال التووي في شرحه على مسلم

(9/133): «وذكر القاضي عياض أن الصواب المعروف

طرفها بالإفراد، وأن بعضهم رواه طرف فيها بالثنية».

(21) تقدم تحريره.

(22) أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب جواز دخول مكة بغير =



مساعد بن عبدالله بن حمد الحقيل: تميّز الفقيه بلباسه - دراسة تأصيلية

يؤثر عنه في الخصوص»⁽²⁸⁾.

وكانوا يلبسون ما تيسر من لباس قومهم، ما لم يتضمن منهياً عنه، ولما فتحوا البلدان لم يؤثر عنهم الاقتصار على ألبسة أهل المدينة التي اعتادوها في زمن النبي ﷺ، بل لبسوا مما تيسر لهم من لباس تلك البلدان دون تكليف غيرها، فإن «الصحابة لما فتحوا الأمصار كان كل منهم يأكل من قوت بلده، ويلبس من لباس بلده»⁽²⁹⁾ من غير أن يقصد أقوات المدينة ولباسها، ولو كان هذا الثاني هو الأفضل في حقهم لكنهما أولى باختيار الأفضل»⁽³⁰⁾.

كما أن تلامذتهم من فقهاء التابعين لم يفهموا أن تقصد نوع من اللباس مشروع، ولو كان لباس النبي ﷺ، بل فهموا أن المشروع هو موافقة الناس فيما اعتادوه من اللباس.

قال معمر: «كان أئوب يطيل قميصه، فقيل له في ذلك، فقال: إن الشهرة فيما مضى كانت في طول القميص، واليوم في تشيريره. واصطنع مرة نعلين على حذو نعلي النبي ﷺ، فلبسهما أياماً، ثم خلعهما، وقال: لم أر الناس يلبسونهما»⁽³¹⁾.

خرجت معه، فانطلق رسول الله ﷺ حتى توارى عنِّي، فقضى حاجته، ثم جاء، وعليه جبة شامية ضيقة الكمين، فذهب يخرج يده من كمها، فضاقت عليه، فأخرج يده من أسفلها، فصبت عليه، فتوضاً وضوء للصلوة، ثم مسح على خفيه، ثم صلى⁽²⁶⁾.

قال ابن بطال: «فيه من الفقه: إباحة لبس ثياب المشركين؛ لأن الشام كانت ذلك الوقت دار كفر، وكان ذلك في غزوة تبوك سنة تسع من الهجرة، وكانت ثياب المشركين ضيقة الأكمام»⁽²⁷⁾.

هـ - هدي صحابته:

وقد سار الصحابة الكرام ﷺ على سيرة نبيهم ومعلمهم ومربيهم ﷺ، فلم يرد عن عامتهم أو خاصتهم - مع تفاوتهم في الفقه، وكون بعضهم يستفتى، ويعمل في عهد النبي ﷺ وبعده دون بعض - تقصد نوع من اللباس يتتكلفونه ليميزهم عن غيرهم، كما قال ابن خلدون: «... فعلٌ ﷺ لم يختصّ من بين الصحابة ب الخلية ولا طريقة في لباس ولا حال. بل كان أبو بكر وعمر ﷺ أزهد الناس بعد رسول الله ﷺ وأكثرهم عبادة، ولم يختصّ أحد منهم في الدين بشيء

(28) العبر وديوان المبدأ والخبر (1/ 620).

(29) أي التي نزل بها.

(30) مجموع فتاوى ابن تيمية (22/ 325).

(31) تفسير ابن كثير (6/ 343).

(26) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة في الجبة الشامية

(1/ 81)، رقم (363)، ومسلم، كتاب الطهارة، باب المسح

على الخفين (1/ 229)، رقم (274).

(27) شرح صحيح البخاري (25/ 2).



مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 30، العدد (2)، الرياض (2018 م / 1439 هـ)

غيرهم في الثوب، ولا في التفصيل... ولم يرد عنه ﷺ في ذلك مخالفة لباس الناس لفقيئه، ولا لغيره»⁽³⁴⁾.

وقال ابن السبكي: «... ما يفعله علماء هذا الزمان في ملابسهم من سعة الأكمام وكبر العممة ولبس الطيالس حسن، وإن لم يفعله السلف؛ لأنَّ فيه تمييز لهم يعرفون به، ويختلف إلى فتاوِيهِم وأقوالهم»⁽³⁵⁾.

وقد ذكر عدد من المؤرخين أنَّ أول من أحدث اختصاص الفقهاء بلباس يتميزون به عن سائر الأمة هو القاضي أبو يوسف صاحب أبي حنيفة (113 - 182 هـ).

قال المؤرخ ابن خلkan في ترجمته لأبي يوسف: «ويقال: إنه أول من غير لباس العلماء إلى هذه الهيئة التي هم عليها في هذا الزمان، وكان ملبوس الناس قبل ذلك شيئاً واحداً، لا يتميز أحد عن أحد بلباسه»⁽³⁶⁾.

وقال بدر الدين العيني: «ويقال: إنه أول من غير لباس العلماء إلى هذه الهيئة التي هي عليها في هذا الزمان، وكان ملبوس الناس قبل ذلك شيئاً واحداً لا يتميز أحد بلباسه»⁽³⁷⁾.

لكن جاء في ترجمة الإمام مالك بن أنس إمام دار

والمشهور عند الأصوليين أنَّ الفعل الجبلي العادي - وهو الذي فعله النبي ﷺ موافقة لعادة قومه، كهيئاتهم في اللباس دون ظهور قصد التشريع فيه - يكون في ذاته مباحاً لا مندوباً⁽³⁸⁾.

فالمحصل مما تقدم في هذا البحث: هو أنَّ اتباع السنة في باب اللباس أنَّ يوافق الإنسان عرف قومه فيما يلبسون، ما لم يأت بالنهي عنه نص شرعي⁽³⁹⁾، وهذا المعنى عام لم ينحصر منه فقيئه ولا غيره، فيبقى عمومه في حق كل أحد.

* * *

المبحث الثالث

منشأ تمييز الفقيه بلباسه

تقدُّم في المبحث السابق أنَّ تمييز الفقهاء بلباسهم عن عامة المسلمين لم يكن معروفاً في عهد النبي ﷺ ولا في عهد صحابته الكرام رض بل هو أمر طارئ في الأمة بعد ذلك.

قال ابن الحاج في سياق تعداد المحدثات في الأمة: «...لم ينقل عن أحد من مضى أنه كان لعلمائهم لباس يعرفون به غير لباس الناس جيئاً، لا مزية لهم على

(34) المدخل (1/135).

(35) طبقات الشافعية الكبرى (8/24).

(36) وفيات الأعيان (6/379).

(37) معاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار (3/252).

وينظر: شذرات الذهب (2/369).

(32) ينظر: البحر المحيط (6/23)، التحبير شرح التحرير (3/1455).

(33) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (2/326)، الشرح الممتع (5/88).



مساعد بن عبدالله بن حمد الحقيل: تميّز الفقيه بلباسه - دراسة تأصيلية

إبراهيم بن عبد الرحمن، ثنا أبو معمر قال: قال لي أبي: كنت عند معمر بن كدام، فرأى رجلاً نبيلاً عليه ثياب خيار، فقال له مساعر: أنت من أصحاب الحديث؟ قال: نعم، قال: لو كنت من أصحاب الحديث كنت مقنعاً، وكانت نعلك مخصوصة»⁽³⁹⁾.

وعلى كلٍ فيبدو أن القرن الثاني فما بعده، قد شاع فيه اختصاص الفقهاء بلباس يميزهم عن غيرهم، كما قال الجاحظ (159 - 255 هـ) واصفاً حال أهل زمانه: «وللخلفاء عمّة، وللفقهاء عمّة، وللبقاليين عمّة، وللأعراب عمّة، وللصوص عمّة، وللأبناء عمّة، وللروم والنصارى عمّة، ولأصحاب التشاجي عمّة. ولكل قوم زي: فللقضاة زي، ولأصحاب القضاة زي، وللشرط زي، وللكتاب زي، ولكتاب الجندي زي»⁽⁴⁰⁾.

وتطور الأمر بعد ذلك حتى صارت اتخاذ هذا اللباس متوقفاً في بعض الأحيان على الإجازة الرسمية من علماء البلد، كما قال البجيرمي الشافعي (1131 - 1221 هـ): «ومن ثم صار لبسه يتوقف على الإجازة من المشايخ كالإفتاء والتدريس، فكان الشيخ يكتب في إجازته، وقد أدنت له في لبس الطيلسان؛ لأنّه شهادة بالأهلية»⁽⁴¹⁾.

(39) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص 201).

(40) البيان والتبيين (3/78).

(41) حاشية البجيرمي على الخطيب (4/366).

المigration (93-179 هـ) ما قد يفهم منه انتشار لباس الفقهاء في بداية طلبه للعلم في المدينة، أي: قبل ولادة أبي يوسف.

قال القرافي: «ما أفتى مالك حتى أجازه أربعون مهناً؛ لأن التحنك - وهو اللثام بالعوائم تحت الحنك - شعار العلماء»⁽³⁸⁾.

وقال الرامهرمزي: «حدثنا موسى بن ذكرياء، ثنا أحمد بن عبد الرحمن المصري، ثنا مطرف، قال: سمعت مالك ابن أنس يقول: قلت لأمي: أذهب، فأكتب العلم، فقالت لي أمي: تعال، فالبس ثياب العلماء، ثم اذهب فاكتب. قال: فأخذتني فألبستني ثياباً مشمرة، ووضعت الطويلة على رأسي، وعممتني فوقها، ثم قالت: اذهب الآن فاكتب.

حدثنا عمر بن الحسن بن جبير الواسطي، ثنا

(38) الفروق (2/110). وربما يرد على ذلك أن التحنك من الم هيئات الشائعة عند العرب في لبس العمامات، فاشتهر هولاء العلماء بها لا يعني اختصاصهم بها. قال ابن شاس في عقد الجواهر الثمينة (3/431): «... ومن قسم المكروره: ما خالف زي العرب، ودخل في زي العجم جلة بغير تفصيل، (كالتعجم) بغير قياع أو تحنيك غير ذلك». وقال البهوي في كشف النقانع (1/286): «ويسن تحنيكها أي: العمامه؛ لأن عوائم المسلمين كانت كذلك على عهده ﷺ». فإن ثبت استمرار شيوخها عند أهل المدينة في زمن الإمام مالك - ولو كان شيئاً مختصاً بذوي الم هيئات عموماً - فلا يكون ذلك داخلاً في محل البحث؛ لأن محله هو اختصاص الفقيه بلباس لا يكاد يشاركه فيه من ليس بفقيره.



متاخرى الحنفية⁽⁴⁴⁾، وبعض متاخرى المالكية⁽⁴⁵⁾، وهو المشهور عند المتاخرين من فقهاء الشافعية⁽⁴⁶⁾، كما يؤخذ هذا القول عملياً من فعل كثير من الفقهاء المتاخرين على اختلاف مدارسهم الفقهية.

الاتجاه الثاني: عدم استحباب تميز الفقيه بلباسه وكراهة ذلك، وأن المشروع في حقه هو موافقة لباس عامة أفراد مجتمعه إلا فيما خالف أحكام الشريعة.

وهذا القول صرخ به بعض فقهاء المالكية⁽⁴⁷⁾، وقد نسبه ابن تيمية إلى جمهور الأئمة، فقال: «واللباس والزي الذي يتخذه بعض النساء من الفقراء والصوفية والفقهاء وغيرهم بحيث يصير شعاراً فارقاً، كما أمر أهل الذمة بالتميز عن المسلمين في شعورهم وملابسهم، فيه مسألتان: المسألة الأولى: هل يشرع ذلك استحباباً لتمييز الفقير والفقيء من غيره؟ فإن طائفه من المتاخرين استحبوا ذلك، وأكثر الأئمة لا يستحبون ذلك، بل قد

بل تطور الأمر عند بعض الفقهاء إلى القول بتحريم التشبه بالفقهاء في لباسهم الخاص؛ لثلا يشتبه بهم على العامة، فقال البجيرمي: «...فإنما صار شعاراً للعلماء يندب لهم لبسه؛ ليعرفوا فيسألوا وليطاعوا فيما عندهم زجروا، ويحرم على غيرهم التشبه بهم فيه ليلحقوا بهم، ويحرم على غير الصالح التزويج بهم حتى يظن صلاحه، ومثله من تزيياً بزي العالم، وقد كثري زماننا هذا»⁽⁴²⁾.

المبحث الرابع

مشروعية تميز الفقيه بلباسه

تبينت وجهات نظر الفقهاء الذين تكلموا في هذه المسألة، ويمكن إجمال اتجاهات الفقهاء الذين وقفت على كلامهم في هذه المسألة في اتجاهين:

الاتجاه الأول: استحباب اتخاذ الفقيه لباساً خاصاً، يميزه به من لا يعرفه أنه فقيه ومن أهل الاشتغال بعلم الشريعة.

وهذا القول هو الذي يؤخذ مما تقدم ذكره من فعل أبي يوسف صاحب أبي حنيفة وأنه أول من اتخذ لباساً خاصاً بالعلماء⁽⁴³⁾، كما نص على الاستحباب بعض

(42) المصدر السابق (2/263).

(43) ينظر: وفيات الأعيان (6/379)، معاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار (3/252)، شذرات الذهب =

-
- . (369/2)=
- (44) ينظر: رد المحتار (6/355).
- (45) ينظر: نور البصر شرح خطبة المختصر (ص 160).
- (46) ينظر: فتاوى العز ابن عبد السلام (ص 69)، أنسى المطالب (1/279)، تحفة المحتاج (3/39)، نهاية المحتاج (2/382)، حاشية الجمل على المنهج (3/475). وقد صرخ أصحاب هذه الكتب جميعاً بأن معتمدهم فتوى العز بن عبد السلام.
- (47) ينظر: المدخل، لابن الحاج (1/135)، مواهب الجليل (6/152).



مساعد بن عبدالله بن حمد الحقيل: تميّز الفقيه بلباسه - دراسة تأصيلية

وقال ابن عابدين: «... قوله: (لف عمامة طويلة) لعلهم تعارفوها كذلك، فإن كان عرف بلاد أخرى أنها تعظم بغير الطول يفعل؛ لإظهار مقام العلم، ولأجل أن يعرفوا فيسألوا عن أمور الدين»⁽⁵¹⁾.

وقد استدل بعض فقهاء الشافعية لهذا المقصود بقول الله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا أَنْبِيَاءُ قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَنَبِيَّكُمْ وَنَسَاءُ الْمُؤْمِنِينَ يُدْعَىْنَ عَيْنَ مِنْ جَلَبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ يُعَذَّبُ فَلَا يُؤْدَىْنَ﴾ (الأحزاب: 59)، على «التخصيص أهل العلم بلباس يختصون به من تطويل الأكمام، وإدارة الطيلسان، ونحو ذلك؛ ليعرفوا، فيجعلوا تكريماً للعلم»⁽⁵²⁾، وأن الآية يستنبط منها «أن ما يفعله علماء هذا الزمان في ملابسهم من سعة الأكمام، وكبر العمدة، ولبس الطيلسان حسن، وإن لم يفعله السلف؛ لأنه فيه تمييز لهم يعرفون به، ويلتفت إلى فتاويم وأقوالهم»⁽⁵³⁾.

ويناقش: بأن هذه المصلحة لم يرد اعتبارها في عصر النبي ﷺ وصحابته من بعده مع قيام ما ذكره المستحبون من السبب الداعي إلى هذه المصلحة.

وعلى فرض اعتبار هذه المصلحة فإنها مقابلة بمفاسد متعددة سيرد ذكرها في تعليلات أصحاب

كانوا يكرهونه لما فيه من التمييز عن الأمة، وثبتت الشهرة⁽⁴⁸⁾⁽⁴⁹⁾.

وقد علل القائلون باستحباب اتخاذ الفقهاء لباساً يميّزهم قوله: بأن في اتخاذ الفقيه ما يميّزه من اللباس تحقيقاً لمصلحة نشر العلم، وذلك من خلال قصد الناس له ليسأله عما أشكل عليهم من أمر دينهم، وتقبلهم لنصيحته وتعليمه حين يعلمون من خلال لباسه أنه فقيه.

قال العز ابن عبد السلام مبيّناً هذه المصلحة من خلال تجربته الشخصية: «ولا بأس بلباس شعار العلماء من أهل الدين؛ ليعرفوا بذلك فيسألوا؛ فإني كنت محراً، فأنكرت على جماعة من المحرمين - لا يعرفونني - ما أخلوا به من آداب الإحرام، فلم يقلوا، فلما لبست ثياب الفقهاء، وأنكرت على الطائفين ما أخلوا به من آداب الطواف فسمعوا وأطاعوا، فإذا لبس شعار الفقهاء مثل هذا الغرض كان فيه أجر؛ لأنه سبب لامتثال أمر الله، والانتهاء عما نهى الله عنه»⁽⁵⁰⁾.

(48) وجاء في بعض الطبعات: (وبشوب الشهرة)، وهو المثبت في المستدرك على مجموع الفتاوى.

(49) الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية (ص 117 - 118)، المستدرك على مجموع الفتاوى (1/ 156).

(50) فتاوى العز ابن عبد السلام (ص 69). وينظر: أنسى المطالب (279/1)، تحفة المحتاج (39/3)، طبقات الشافعية الكبرى (8/24)، إعانة الطالبين (2/95)، حاشية البجيرمي على



لَأَزْوَاجَكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِيْنَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَبِيهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفَنَ فَلَا يُؤْذَنُ ۝ (الأحزاب: 59)، وقياسهم مشروعية تميز الفقيه بلباسه ليعرف بفقهه، على أمر حرائر المؤمنات العفيفات بإبدانه جلابيئن حتى تعرف عفتهن وحريتها فلا يتجرأ عليهن الفساق.

فيجيب عنه: بأنه قياس مع الفارق؛ لأن احتشام حرائر المؤمنات في اللباس وملازمتهن لذلك في كل الأحوال أمام الرجال الأجانب أمر مشروع لمعانٍ متعددة تمنع الافتتان بهن ومنهن، وتطهر القلوب، وليس علته مقصورة على تميزها عن غير العفيفات، بينما جعل الفقه في الدين سبباً للتميز باللباس أمر لم يقصده النبي ﷺ ولا أصحابه مع قيام حاجة الناس لتميز الفقيه عن غيره، بل ربما تضمن بعض المفاسد الآتي ذكرها في تعليقات أصحاب القول الثاني.

وعلل القائلون بعدم استحباب اتخاذ الفقهاء لباساً يميّزهم وكراهة ذلك قولهما بيلي:

أولاً: أن تميز الفقيه بلباسه من المحدثات التي لم توجد في عصر النبوة، ولا عصر الصحابة ﷺ.

قال ابن الحاج: «لم ينقل عن أحد من مضى أنه كان لعلمائهم لباس يعرفون به غير لباس الناس جميعاً، لا مزية لهم على غيرهم في الثوب ولا في التفصيل... وقد تقدم ما ورد عنه ﷺ من التأكيد في لبس الحسن من الثياب في الجمع والأعياد، ولم يرد عنه في ذلك مخالفة

الاتجاه الثاني، ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح. فإن قيل: إن مصلحة تميز العالم جاء اعتبارها فيما رواه أبو ذر، وأبو هريرة ﷺ قالا: (كان رسول الله ﷺ يجلس بين ظهري أصحابه، فيجيء الغريب، فلا يدرى: أئيمهم هو حتى يسأل، فطلبنا إلى رسول الله ﷺ أن نجعل له مجلساً يعرفه الغريب إذا أتاه، فبنيانا له دكاناً⁽⁵⁴⁾ من طين، فجلس عليه، وكنا نجلس بجنبه⁽⁵⁵⁾). قال القرطبي: «وفيه: جواز اختصاص العالم بموضع مرتفع من المسجد، إذا دعت إلى ذلك ضرورة تعلم أو غيره»⁽⁵⁶⁾.

فيجيب: بأن التميز بمكان الجلوس في المجلس للمعلم والخطيب ونحوهما أمر معروف فيسائر المجتمعات، وهذا الأمر راعاه النبي ﷺ في اتخاذ المنبر في خطبة الجمعة، لكنه في الوقت نفسه لازم هديه ﷺ في عدم التميز باللباس بين أصحابه، وسار فقهاء أصحابه على ذلك من بعده، فلم يتميزوا بألبستهم، مما يدل على التغاير بين الأمرين، وأنه لا يقاس أحدهما على الآخر.

وأما استدلالهم بقول الله تعالى: «يَأَيُّهَا الَّذِي قُل

(54) جاء في القاموس المحيط (ص 939): «والدكان، بالضم: بناء يسطح أعلىه للمقعد».

(55) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب في القدر (4/225)، رقم 4698؛ والنسائي، كتاب الإيمان وشرائعه، باب صفة الإيمان والإسلام (8/101)، رقم 4991. وصححه الألباني في إرواء الغليل (1/33).

(56) المفهوم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (1/139).



مساعد بن عبد الله بن حمد الحقيل: تميّز الفقيه بلباسه - دراسة تأصيلية

وعن أبي ذر رض عن النبي صل قال: (من لبس ثوب شهرة، أعرض الله عنه حتى يضنه متى وضعه)^(٦٠).
ويناقش: بأن مناط الحكم بالشهرة المنهي عنها هو كون اللباس شاداً لافتاً للانظار يتميز الإنسان به عن عامة الناس، لكونه يخالف ما اعتاده الناس في اللباس، إما بنوع اللباس أو بلونه أو بيئته أو طريقة تفصيله أو بارتفاعه ودونه. وتختلف البلدان والأزمان فيما يعتاده الناس من اللباس، والمرجع في ذلك هو العرف الذي لا يخالف الشرع فيما نهى عنه^(٦١).

قال الإمام أحمد: «ثوب الشهرة كل شيء يشهر به، ويستشرف الناس، كل إنسان على قدر»^(٦٢)، و«رأى على رجل برداً مخلطاً بياضاً وسوداداً، فقال: ضع عنك هذا، والبس لباس أهل بلدك، وقال: ليس هو بحرام،

لباس الناس لفقيه ولا لغيره، ومجالس العلم اللبس لها أخفض رتبة من الجمع والأعياد، وقد جعلت اليوم هذه الثياب للفقيه كأنها فرض عليه، وأنه لا بد للطالب منها، ولا يمكن أن يقعد في الدرس إلا بها، فإن قعد بغیرها قيل عنه: مهين يتهاون بمنصب العلم، لا يعطي العلم حقه، لا يقوم بما يجب له، فانعكس الأمر، ودثرت السنة، ونبي فعل السلف بفتوى من غفل أو وهم واتباعها، وشد اليد عليها، لكونها جاءت فيها حظوظ النفس وملذوذاتها، وهي التميّز عن الأصحاب والأقران»^(٥٧).

ثانياً: أن هذا داشر في لباس الشهرة^(٥٨)، وقد ورد في السنة عدة أحاديث في النهي عن لباس الشهرة، ومن ذلك: ما رواه عبد الله بن عمر رض، قال: قال رسول الله صل: (من لبس ثوب شهرة في الدنيا، ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيمة، ثم ألهب فيه ناراً)^(٥٩).

=الأداب الشرعية، لابن مفلح (٥١٣ / ٣).

(٦٠) أخرجه ابن ماجه، كتاب اللباس، باب من لبس شهرة من الثياب (٤ / ٦٠٢)، رقم (٣٦٠٨). وقال العراقي: «حديث «ما من عبد لبس ثوب شهرة إلا أعرض الله عنه حتى يتزعه، وإن كان عنده حبيباً» رواه ابن ماجه من حديث أبي ذر ياسناد جيد». المغني عن حل الأسفار (ص ١٥٨٨)، وضعفه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة (١٧٩ / ١٠).

(٦١) ينظر: المبسوط (٣٠ / ٢٦٨)، المحيط البرهانى (٥ / ٣٤٤)، البيان والتحصيل (١٧ / ٥٩٨)، مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٢ / ١٣٨)، فتح الباري، لابن حجر (١٠ / ٣١٠)، الأداب الشرعية، لابن مفلح (٣ / ٤٩٦)، نيل الأوطار (٢ / ١١١).

(٦٢) مسائل الإمام أحمد، وابن راهويه (٢ / ٥٤٢).

(٥٧) المدخل (١ / ١٣٥ - ١٣٦). وينظر: الاستقامة (١ / ٢٦٠)، الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان (١ / ٥١)، مجموع فتاوى ابن تيمية (٣ / ٣٤٣).

(٥٨) ينظر: الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية (ص ١١٧)، المستدرك على مجموع الفتاوى (١ / ١٥٦).

(٥٩) أخرجه ابن ماجه، كتاب اللباس، باب من لبس شهرة من الثياب (٤ / ٦٠١)، رقم (٣٦٠٧)، وأبوداود بنحوه في كتاب اللباس، باب في لبس الشهرة (٤ / ٤٣)، رقم (٤٠٢٩)، بلفظ: «من لبس ثوب شهرة ألبسه الله يوم القيمة ثوباً مثله». وحسنه ابن القطان، والمنذري، وابن مفلح. ينظر: بيان الوهم والإيمام في كتاب الأحكام (٣ / ٢٩٧)، الترغيب والترهيب (٣ / ٨٣)، =



جنسه، وهذا لمناسبة أهل وصفه⁽⁶⁵⁾. وعلق السفاريني الحنبلي بعد نقله كلام السيوطي بقوله: «وهذا واضح، ولعل كلام علمائنا لا يخالفه. ومرادهم في قوله: ويكره خلاف زمي بلده، يعني بلا حاجة تدعوه إلى خلافهم، فإن من صار من العلماء تزيها بزبده في أي مصر كان أو بلدة كانت غالباً»⁽⁶⁶⁾.

ثالثاً: أن اتخاذ الفقيه لباساً - يتميز به عن عامة الناس من بنائعاً عما يحمله من فقه في دين الله - ربها يدخل في تركية النفس⁽⁶⁷⁾، وقد ذم الله تزكية النفس بالعلم والصلاح، فقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُرْزُكُونَ أَنفُسَهُمْ بِلِلَّهِ يُرْزِكُ مَن يَشَاءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَيَتَلَاقُوا﴾ (النساء: 49)، وقال تعالى: ﴿فَلَا تُرْثُكُوا أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾ (النجم: 32).

قال ابن رجب: «كان كثير من الصادقين من السلف يتجنب لباس الثياب التي يُظن بأصحابها الخير، بإبعاداً لهذا الظن عن أنفسهم»⁽⁶⁸⁾.

ويناقش: بأن قصد تركية النفس من الأمور الباطنة الخفية في اقترانها بهذا الفعل، فلا يصح تعميم

ولو كنت بمكة أو بالمدينة لم أعب عليك»⁽⁶⁹⁾.

وقال ابن الأثير: «ثوب الشهرة: هو الذي إذا لبسه الإنسان افتضح به، واشتهر بين الناس»⁽⁷⁰⁾.

وهذا المعنى ربما يكون متحققاً في المجتمعات التي يندر فيها من يلبس هذا اللباس من الفقهاء، ولكنه غير متحقق في كثير من بلدان المسلمين التي ينتشر فيها لباس الفقهاء؛ إذ يغدو لباس الفقهاء حينئذ لباساً مألوفاً لشرحة واسعة من المجتمع، فينتفي حينئذ معنى الشهرة، ونظير ذلك ما تعارف عليه الناس من تميز أصحاب المهن - كالطباء والعسكريين والمهندسين وغيرهم - بلباس خاص في أثناء تأديتهم أعمالهم الوظيفية، فلا يعد لباسهم هذا شهرة وشنوداً لافتًا للأنظار.

وقد أشار السيوطي الشافعي لهذا المعنى إشارة طفيفة حين سُئل عن «شخص من أبناء العرب يلبس الفروج، والزنط الأحمر، وعمامة العرب، استغل بالعلم وفضل وخالف الفقهاء، فأمره أمر أن يلبس لباس الفقهاء؛ لأن في ذلك خرماً مروءته، فهل الأولى له ذلك أو الاستمرار على هيئة عشيرته؟»؛ فأجاب بأنه: «لا إنكار عليه في لباسه ذلك، ولا خرم مروءته؛ لأن ذلك لباس عشيرته وطائفته، ولو غيره - أيضاً - إلى لباس الفقهاء لم يخرم مروءته، فكل حسن، ذاك لمناسبيه أهل

(65) الحاوي للفتاوى (1/ 83).

(66) غذاء الألباب (2/ 234).

(67) ينظر: الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية (ص 119)، المدخل، لابن الحاج (1/ 139)، غذاء الألباب (2/ 163).

(68) مجموع رسائل ابن رجب (2/ 757) رسالة في شرح حديث «إن أغبط أوليائي».

(69) الآداب الشرعية، لابن مفلح (3/ 497).

(70) جامع الأصول (10/ 657).



مساعد بن عبدالله بن حمد الحقيل: تميّز الفقيه بلباسه - دراسة تأصيلية

وأصلوا⁽⁷⁰⁾. ومعلوم بالضرورة أن العوام لا يأتون العوام يسألونهم، ولا يرأس عامي على آخر من جهة الفقه، لكن لما صار الفقه عندهم له خلعة يختص بها، فجاء هذا المبدئ فليس تلك الخلعة، وهو بعد لم يعرف شيئاً، أو عرف البعض، ولم يعرف البعض، ورأى العوام على ذي من هو عندهم من العلماء في زمانهم، فسألوه عن مسائل تقع لهم في دينهم، وما عليه من الخلعة يمنعه أن يقول: لا أعلم؛ لئلا ينسب إلى قلة العلم والمعرفة، فيسقط من أعينهم بعد أن حصل عندهم أنه من الفقهاء، فتجمعت عليه هذه الدسيسة السمية، مع نزع الشيطان وتسوبله وتزيينه، فيفتني برأيه وبما يراه من المصلحة، ويقيس مسألة على غيرها ظناً منها أنها مثلها أو تقاربها، وليس الحكم كذلك، وإن كان له منصب، فيكون ذلك عليه أعظم، فيرتكب المحظور، ويدخل نفسه في الخطر، ويفتي فيفضل بارتباكه للباطل، ويضل غيره، فحصلت هذه المفسدة العظمى بسبب مخالفة السنة في اللباس، وهذا أمر محرّب عند العلماء، مشهور بينهم: أن السنة إذا تركت في شيء لا يأتي ما عمل عوضاً منها إلا ترك الخير⁽⁷¹⁾.

الحكم بذلك في كل من لبس هذا اللباس، بل تتفاوت النيات في ذلك بين قاصد للخير ونفع الناس بعلمه، بلبيسه هذا اللباس، وبين من اتخذ العلم سلماً لأغراضه الدنيوية، وجعل هذا اللباس مطية للجاه العلمي والديني عند الناس، فمن لبسه بهذا النية صار لبسه محراً لما اقترن به من نية فاسدة.

رابعاً: أن فيه فتحاً لذرائع التعلم، بأن يتلبس من ليس بفقيه لباس الفقهاء، فيغتر الناس به للباسه. قال ابن الحاج: «... لأن من لبس ذلك الثوب عندهم قيل: هو فقيه، فيتميز إذ ذلك عن العوام، وهذه درجة لا تحصل له لو لم يكن كذلك إلا بعد مدة طويلة حتى تحصل له درجة فضيلة تنقله عن درجة العوام، فبنفس اللبس لتلك الثياب انتقلت درجته عنهم، ورجع ملحوقاً بالفقهاء، فإنما الله وإنما إليه راجعون، رجع الفقه بالزكي دون الدرس والفهم، وهذا - والله أعلم - الإشارة من صاحب الشريعة - صلوات الله عليه وسلم - بقوله: (إنما الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤوساً⁽⁶⁹⁾ جهالاً، فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا

(70) أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم (31/1)، رقم (100)؛ ومسلم، كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان (4/2058)، رقم (2673) من حديث عبدالله بن عمرو رض.

(71) المدخل (1/136-137).

(69) في الأصل: (رؤساء). قال ابن حجر في الفتح (195/1): « قوله (رؤوساً): قال النووي: ضبطناه بضم الممزة والتنوين جمع رأس. قلت: وفي رواية أبي ذر أيضاً بفتح الممزة، وفي آخره همزة أخرى مفتوحة جمع رئيس».



الترجيح:

تقديم في البحث الأول ذكر طرف من المرويات الواردة في وصف هدي النبي ﷺ في لباسه، والتي يؤخذ من مجموعها معنى كلياً، وهو أنه ﷺ - مع أنه قد بلغ أعلى المقامات في التبليغ عن الله - لم يكن يتميز بلباسه عن عامة أصحابه.

كما أن الصحابة ﷺ كانوا يتفاوتون في علمهم بأحكام الشريعة، فمنهم الفقهاء الذين كانوا يستفتون، ويعلمون في عهد النبي ﷺ، ومنهم من ليس بفقيه، كما دل على ذلك قوله تعالى: «وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرَقَةٍ مِّنْهُمْ طَابِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلَيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ تَحَذَّرُونَ» (التوبه: 122)، وجاء عن أبي هريرة، وزيد بن خالد الجهنمي ﷺ، أنها قالا: إن رجلاً من الأعراب أتى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، أنسدك الله إلا قضيت لي بكتاب الله، فقال الخصم الآخر: وهو أفقه منه، نعم فاقض بيننا بكتاب الله، وأذن لي، فقال رسول الله ﷺ: (قل)، قال: إن ابني كان عسيفاً على هذا، فزني بأمرأته، وإنني أخبرت أن على ابني الرجم، فافتديت منه بمائة شاة، ووليدة، فسألت أهل العلم، فأخبروني أنها على ابني جلد مائة وتغريب عام، وأن على امرأة هذا الرجم فقال رسول الله ﷺ: (والذي نفسي بيده لا أقضين بينكما بكتاب الله، الوليدة والغم رد، وعلى ابنك جلد مائة،

ويناقش: بأن هذه المفسدة، وإن وجدت بسبب هذا اللباس في بعض الحالات، إلا أن العبرة بالأعم الأغلب، وهو أنه لا يلبس هذا اللباس إلا من له اشتغال بعلم الشريعة، وليس مجرد اللباس سبباً لاغترار الناس بالتعلمين، وإنما يرجع ذلك لعوامل متعددة، وقد صرحت بعض متأخري الشافعية - سداً لهذه الذريعة - بتحريم تشبه العامي بالعلماء في لباسهم الخاص بهم ليتحقق بهم⁽⁷²⁾. خامساً: أن موافقة الفقهاء لعموم الناس في لباسهم هو الأقرب لانتفاع العامة بهم وإقبالهم عليهم؛ إذ إن تميزهم بلباس خاص قد يصنع بينهم وبين العامة حواجز ربما تقلل الانتفاع بهم⁽⁷³⁾.

ويناقش: بأن هذه المصلحة ليست عامة في كل زمان ومكان، بل المشاهد أنها متفاوتة من مجتمع لآخر، بعض المجتمعات يعظم انتفاعها وتأثيرها وقبوتها للفقيه المتميز بلباسه أكثر من الفقيه الذي يوافق لباس العامة، وبعض المجتمعات ترى في تميز الفقيه بلباسه نوعاً من الفوقية والكبر ما يؤدي إلى نفرتهم منه، بل يلحظ أن هذا الأمر يتفاوت أحياناً بين أجيال المجتمع الواحد، فترى كبار السن فيه ينفرون عن الفقيه الذي يوافق لهم في لباسهم، بينما يميل الشباب أكثر، ويعظم تقبلهم للفقيه الموفق لهم في لباسهم.

(72) ينظر: حاشية البجيري على شرح الخطيب (2/ 263).

(73) ينظر: المدخل، لابن الحاج (1/ 138).



مساعد بن عبدالله بن حمد الحقيل: تميّز الفقيه بلباسه - دراسة تأصيلية

به تزكية النفس أو التكبر ونحو ذلك - كأن يكون بذلك جرى العرف العام فيه أو النظام على لبس هذا اللباس حين إلقاء الدروس العلمية أو خطبة الجمعة ونحو ذلك، وكانت مخالفته إلى لباس العامة مانعة للاستفادة به، فيحسن حينئذ لبس هذا اللباس حال الدرس والخطبة ونحوهما؛ فإنه «يسوغ أن يترك الإنسان الأفضل لتأليف القلوب، واجتماع الكلمة خوفاً من التنفير عما يصلح، كما ترك النبي ﷺ بناء البيت على قواعد إبراهيم؛ لكون قريش كانوا حديثي عهد بالجاهلية»⁽⁷⁷⁾، وخشي تنفيتهم بذلك، ورأى أن مصلحة الاجتماع والائتلاف مقدمة على مصلحة البناء على قواعد إبراهيم. وقال ابن مسعود - لما أكمل الصلاة خلف عثمان، وأنكر عليه، فقيل له في ذلك - فقال: (الخلاف شر)⁽⁷⁸⁾⁽⁽⁷⁹⁾⁾.

* * *

وتغريب عام، اغد - يا أنيس - إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجحها⁽⁷⁴⁾، ففي هذا الحديث تفضيل الصحابة في الفقه، وأن منهم من كان يُسأل ويُستفتى في حياة النبي ﷺ، ومع هذا فلم يقصد ﷺ تميّز فقهاء أصحابه عن غيرهم باللباس.

ثم سار الصحابة الكرام على هذا النهج بعد وفاته رض، فلم يبلغنا عن أحد من فقهائهم أنه تميّز بلباسه عن عامة الناس، مع انتشارهم في الأمصار، وتعاظم حاجة الناس إلى تميّز الفقهاء الذين يستفتونهم، ويرجعون إليهم في أحکام الشريعة.

وبهذا يتبيّن أن موافقة الفقيه والمتفقه للباس عامة الناس هو الأقرب للسنة.

وهذا الترجيح ليس إلا موازنة بين فاضل ومفضول، فمن اختار اللباس المتميّز فلا ثرثيب عليه، بل ربما يستحب ذلك للفقيه حين يتبعن هذا اللباس طريقاً للنفع العلمي - ولم يلزم لبسه في كل حال⁽⁷⁶⁾، ولم يقصد

(77) أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب فضل مكة وبناتها (2/ 146)، رقم (1584)؛ ومسلم، كتاب الحج، باب جدر الكعبة وبابها (2/ 973)، رقم (1333) عن عائشة رض.

(78) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، جماع أبواب صلاة المسافر والجمع في السفر، باب من ترك التصر في السفر غير رغبة عن السنة (3/ 144)، رقم (5221). وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (1/ 444).

(79) مجموع فتاوى ابن تيمية (2/ 181).

(74) أخرجه البخاري، كتاب الشروط، باب الشروط التي لا تحل في الحدود (3/ 191)، رقم (2724)؛ ومسلم، كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزن尼 (3/ 1324)، رقم (1697).

(75) ينظر: إعلام الموقعين (2/ 178).

(76) تقدم في المبحث الأول أن من هدي النبي ﷺ في اللباس عدم ملازمة نوع واحد أو هيئة محددة في اللباس، بل كان لباسه متنوّعاً بحسب الأحوال، وكذا هدي صحابته من بعده رض. فينبغي مراعاة الفقيه لهذه الاعتبارات.



كما أن الصحابة كانوا يتفاوتون في علمهم بأحكام الشريعة، فمنهم الفقهاء الذين كانوا يستفتون ويعلمون في عهد النبي ﷺ، ومنهم من ليس بفقهاء، ومع هذا فلم يقصد ﷺ تمييز فقهاء أصحابه عن غيرهم باللباس.

6 - قد يستحب للفقيه في بعض الأحوال مراعاة للمصالح - لبس اللباس المتميز حين يتبعين هذا اللباس طريقاً للنفع العلمي، ولم يلزمه لبسه في كل حال، ولم يقصد به تزكية النفس أو التكبر ونحو ذلك.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

قائمة المصادر والمراجع

الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية.

البعلي، علاء الدين علي بن محمد، تحقيق: د. أحمد بن محمد الخليل، ط١، الرياض: دار العاصمة، 1418 هـ.

الآداب الشرعية والمنح المرعية. ابن مفلح، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن مفلح الخبلي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعمر القيام، ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1417 هـ.

الاستقامة. ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الخليل بن عبد السلام، تحقيق: رشاد سالم، ط١، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1403 هـ.

أسنى المطالب في شرح روض الطالب. الأننصاري، أبو يحيى زكريا بن محمد بن زكريا، د.ط، د.م: دار الكتاب الإسلامي، د.ت.

الخاتمة

- الحمد لله وحده، والصلوة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:
- فقد تناولت موضوع (تمييز الفقيه بلباسه - دراسة تأصيلية) بالبحث والدراسة، وتوصلت فيه إلى عدة نتائج، أهمها ما يلي:
- 1 - المراد بعنوان البحث (تمييز الفقيه بلباسه) هو انفراد العالم بالشرع - ومن في حكمه من طلبة العلم - بنوع أو هيئة من اللباس يختص به، ويعرف منه أنه من أهل الاشتغال بالعلم الشرعي.
 - 2 - لم يكن من هدي النبي ﷺ التميز عن أصحابه بلباس، بل كان هديه موافقة لباس قومه.
 - 3 - لم يؤثر عن فقهاء الصحابة وخاصتهم ﷺ التميز بلباس خاص عن عامة الصحابة، بل كان هديهم موافقة لباس البلدان التي انتقلوا إليها بعد وفاة النبي ﷺ.
 - 4 - حدث اختصاص الفقهاء بلباس يتميزون به عن سائر الأمة في القرن الثاني من الهجرة، ويدرك المؤرخون أن القاضي أبا يوسف صاحب أبي حنيفة هو أول من أحدث ذلك.
 - 5 - المستحب للفقيه هو موافقة لباس عامة الناس؛ لأنه ﷺ - مع أنه قد بلغ أعلى المقامات في التبليغ عن الله - لم يكن يتميز بلباسه عن عامة أصحابه،



مساعد بن عبدالله بن حمد الحقيل: تميّز الفقيه بلباسه - دراسة تأصيلية

تحفة المحتاج في شرح المنهاج. الهيثمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الشافعي، تحقيق: لجنة من العلماء، د.ط، مصر: المكتبة التجارية الكبرى، 1357هـ.

الترغيب والترهيب من الحديث الشريف. المنذري، أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1417هـ.

تفسير القرآن العظيم. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، تحقيق: سامي بن محمد السالمة، ط2، الرياض: دار طيبة، 1420هـ.

جامع الأصول في أحاديث الرسول. ابن الأثير، مجده الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزرى، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، ط1، د.م: مكتبة الحلوانى، 1389هـ إلى 1392هـ.

الجامع الكبير. الترمذى، أبو عيسى محمد بن عيسى، تحقيق: بشار عواد معروف، د.ط، بيروت: دار الغرب الإسلامى، 1998م.

حاشية البجيرمى على الخطيب. البجيرمى، سليمان بن محمد بن عمر المصرى الشافعى، د.ط، د.م: دار الفكر، 1415هـ. حاشية الجمل على المنهج لشيخ الإسلام زكريا الأنصارى. الجمل، سليمان الجمل، د.ط، بيروت: دار الفكر، د.ت.

الحاوى للفتاوی. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، د.ط، بيروت: دار الفكر، 1424هـ.

ديوان المبتدأ والخبر، في تاريخ العرب والبربر، ومن عاصرهم من ذوى شأن الأكبـر. ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد، تحقيق: خليل شحادة، ط2، بيروت: دار الفكر، 1408هـ.

إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين (حاشية على فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين). البكري، أبو بكر عثمان بن محمد الدمشقى، ط1، د.م: دار الفكر، 1418هـ.

إعلام الموقعين عن رب العالمين. ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ.

البحر المحيط في أصول الفقه. الزركشى، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، ط1، د.م: دار الكتبى، 1414هـ.

بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام. ابن القطان، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الكتami الحميري الفاسي، تحقيق: د.الحسين آيت سعيد، ط1، الرياض: دار طيبة، 1418هـ.

البيان والتبيين. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر الليثى، تحقيق: علي بوملحم، د.ط، بيروت: دار ومكتبة الهالال، 1423هـ.

البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليق في مسائل المستخرجة. ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: د.محمد حجي، ط2، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1408هـ.

تاج العروس من جواهر القاموس. المرتضى الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، تحقيق: مجموعة من المحققين، د.ط، الكويت: دار الهدایة، د.ت.

التجbir شرح التحرير. المرداوى، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد الحنبلي، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1421هـ.



- العصرية، د.ت.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب.** ابن العمام، أبو الفلاح عبدالحي بن أحمد، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، ط 1، دمشق، بيروت: دار ابن كثير، 1406 هـ.
- شرح الكوكب المنير.** ابن النجار، محمد بن أحمد الفتوحي الخنيلي، تحقيق: محمد الزحيلي، نزيله حماد، ط 2، الرياض: مكتبة العبيكان، 1418 هـ.
- الشرح الممتع على زاد المستقنع.** ابن عثيمين، الشيخ محمد بن صالح، ط 1، د.م: دار ابن الجوزي، 1422 - 1428 هـ.
- شرح صحيح البخاري.** ابن بطال، أبو الحسن علي بن خلف، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط 2، الرياض: مكتبة الرشد، 1423 هـ.
- شرح صحيح مسلم.** النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف الشافعي، ط 2، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1392 هـ.
- صحيح البخاري المسمى الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسنته وأيامه.** البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط 1، د.م، دار طوق النجاة، 1422 هـ.
- صحيح الجامع الصغير وزياداته.** الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، د.ط، د.م: المكتب الإسلامي، د.ت.
- صحيح مسلم المسمى المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ.** مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.
- رد المحhtar، على الدر المختار، في شرح تنوير الأبصار (حاشية ابن عابدين). ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز عابدين الدمشقي الحنفي، ط 2، بيروت: دار الفكر، 1412 هـ.
- روضة الطالبين وعمدة المفتين.** النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف الشافعي، تحقيق: زهير الشاويش، ط 3، بيروت، دمشق، عمان: المكتب الإسلامي، 1412 هـ.
- زاد المعاد في هدي خير العباد.** ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط 2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1401 هـ.
- الراهن في معاني كلمات الناس.** أبو بكر الأنباري، محمد بن القاسم، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط 1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1412 هـ.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها.** الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، ط 1، الرياض: مكتبة المعارف، 1415 هـ.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السسي في الأمة.** الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، ط 1، الرياض: مكتبة المعارف، 1412 هـ.
- الستن الكبرى.** البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، د.ط، مكة المكرمة: مكتبة دار البارز، 1414 هـ.
- الستن.** ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القرزويني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، د.ط، بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت.
- الستن.** أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السجستانى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، بيروت: المكتبة



مساعد بن عبدالله بن حمد الحقيل: تميّز الفقيه بلباسه - دراسة تأصيلية

- طبقات الشافعية الكبرى. السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقى الدين، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، ط2، د.م: دار هجر، 1413هـ.
- طرح التشريب في شرح التقريب. العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، أكمله ابنه: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين، د.ط، د.م: دار إحياء التراث العربي، د.ت.
- عقد الجواهر الثمينة. ابن شاس، جلال الدين عبد الله بن نجم، تحقيق: الدكتور حميد بن محمد لحر، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1423هـ.
- العين. الخليل، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، د.ط، د.م: دار ومكتبة الهلال، د.ت.
- غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب. السفاريني، شمس الدين محمد بن أحمد الخنبل، ط2، مصر: مؤسسة قطبة، 1414هـ.
- الفتاوى الحديثة. الهميكي، أ Ahmad بن محمد بن علي بن حجر الشافعي، د.ط، د.م: دار الفكر، د.ت.
- الفتاوى. العز ابن عبد السلام، خرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الرحمن عبد الفتاح، ط1، بيروت: دار المعرفة، 1406هـ.
- فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله البخاري. ابن حجر، أ Ahmad بن علي العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقى، وقام بإخراجها وصححها وأشار على طبعه: محب الدين الخطيب، د.ط، بيروت: دار المعرفة، 1379هـ.
- الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان. ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، تحقيق: عبد القادر
- الأن næوط، د.ط، دمشق: مكتبة دار البيان، 1405هـ.
- الفروق (أنوار البروق في أنواع الفروق). القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس المالكي، د.ط، د.م: دار عالم الكتب، د.ت.
- القاموس المحيط. الفيروزآبادی، مجed الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط8، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1426هـ.
- كتشاف القناع عن متن الإقناع. البهوي، منصور بن يونس الخنبل، د.ط، د.م: دار الكتب العلمية، د.ت.
- لسان العرب. ابن منظور، محمد بن مكرم، ط3، بيروت: دار صادر، 1414هـ.
- ما يليق من حل اللغات وشرح المشكلات (شرح سنن ابن ماجه). الكنكوي، فخر الحسن بن عبد الرحمن الحنفي، د.ط، كراتشي: قديمي كتب خانة، د.ت.
- الميسوط. السرخي، أبو بكر محمد بن أحد الحنفي، د.ط، بيروت: دار المعرفة، 1414هـ.
- مجموع الفتاوى. ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم بمساعدة ابنه محمد، د.ط، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطبع المصحف الشريف، د.ت.
- مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الخنبل. رسالة بعنوان (شرح حدیث «إن أغبط أوليائی»). ابن رجب، زین الدین عبد الرحمن بن أحد الخنبل، تحقيق: طلعت بن فؤاد الحلواي، د.ط، د.م: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، د.ت.
- المحدث الفاصل بين الرواية والواعي. الراهمهزمي، أبو محمد



مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 30، العدد (2)، الرياض (2018 م / 1439 هـ)

- الحسن بن عبد الرحمن الفارسي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، ط 3، بيروت: دار الفكر، 1404 هـ.
- المحكم والمحيط الأعظم. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1421 هـ.
- المحيط البرهاني في الفقه النعماني. ابن مازة، أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد البخاري الحنفي، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1424 هـ.
- المدخل. ابن الحاج، أبو عبد الله محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي، د.ط، د.م: دار التراث، د.ت.
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصايخ. القاري، أبو الحسن نور الدين علي بن سلطان محمد الملا المروي، ط 1، بيروت، دار الفكر، 1422 هـ.
- مسائل الإمام أحمد بن حنبل وابن راهويه. ابن راهويه، أبو يعقوب إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج التميمي المروزي، تحقيق: خالد بن محمود الرباط وآخرين، د.ط، الرياض: دار الهجرة، 1425 هـ.
- المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام. ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط 1، د.م: د.ن، 1418 هـ.
- مغاني الأخبار في شرح أسامي رجال معاني الآثار. العيني، أبو محمد محمود بن أحمد الغيني الحنفي، تحقيق: محمد حسن محمد، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1427 هـ.
- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تحرير ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين). العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، ط 1،
- بيروت: دار ابن حزم، 1426 هـ.
- مفردات ألفاظ القرآن. الراغب، أبو القاسم الحسين بن محمد الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، ط 1، دمشق: دار القلم، 1412 هـ.
- المفہوم لما أشكل من تلخیص کتاب مسلم. القرطبي، أبو العباس أحمد بن عمر المالکي، تحقيق: محبی الدین دیب مستو وآخرين، ط 1، دمشق: دار ابن کثیر، 1417 هـ.
- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: الخطاب، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الرعینی المالکي، ط 3، د.م: دار الفكر، 1412 هـ.
- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزه شهاب الدين، د.ط، بيروت: دار الفكر، 1404 هـ.
- نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح متقدى الأخبار: الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، د.ط، د.م: إدارة الطباعة المنيرية، د.ت.
- وفيات الأعيان وأئمة أبناء الزمان: ابن خلkan، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي، تحقيق: إحسان عباس، د.ط، بيروت: دار صادر، 1971 م إلى 1994 م.
- * * *



هذا الكتاب منشور في

